كتاب (نقد كتب الحديث)
في ميزان النقد بالاعتماد على مواطن خلل فقه الحديث

د. مجيد معارف[1]
د. مهدي هاديان[2]

الملخّص: كتاب (نقد كتب الحديث) من مؤلّفات أحد المؤلّفين المعاصرين، حيث تصوّر في تأليفه الكشف عن الأحاديث الموضوعة المتوفّرة في المصادر الروائية الشيعيّة، ولكنّ التدقيق في أسلوب المؤلّف يشير إلى أنّ بعض الروايات الموجودة في المصادر الحديثيّة قد تعرّضت بالخطأ إلى النقد، واعتبرت – خطأً – أنّها نصوص موضوعة. وإنّ أهمّ أسباب هذه المسألة عدم انتفاع المؤلّف من أساليب فقه الحديث في فهم محتويات الروايات والأحاديث.. بمعنى أنّه يحدث أحياناً أن ينسب محتوىً ما إلى نصٍّ روائيٍّ ما، مع أنّه لا يتضمّن المراد اليقيني للمعصوم من ذلك النصّ.. وهذا الإدراك والاستنتاج الناقص يوجب فهماً من النصّ المروي يعارض في واقعه الأصول العقليّة أو الآيات القرآنية الكريمة.. ممّا دفع بالمؤلّف إلى الحكم بأنّ ذلك هو موضوع الرواية. والحال؛ أنّه لدى مراعاة موازين فقه الحديث، ولا سيّما مع ملاحظة الهيكليّة الأسريّة للرواية، سيمكن تحصيل الإدراك الصحيح للمفهوم الواقعي والمراد من النصّ الحديثي.. ولدى هذا الإدراك الحاصل واكتشافه، فإنّ التعارض المشار إليه سينتفي، وسيعمل إلى الانتفاع من محتوى النصّ من قبل المحقّق المتخصّص. وفي هذه الدراسة قد صُبَّ الاهتمام – عبر استعراض نماذج من موارد نقد السيّد الطباطبائي لكتب الحديث – لمراجعة ونقد إشكالاته في فهم الحديث بداعي عدم عطف النصّ على النصوص الأخرى المرادفة له، أو العمل وفق سائر موازين فقه الحديث.. ليتبيّن مدى ما لهذا النوع من النقد من خطورة وتسبّبٍ للمشاكل..

---

١. أستاذ جامعة طهران (الكاتب المسؤول) maaef@ut. ac.ir.
٢. دكتوراه في علوم القرآن والحديث في جامعة المذاهب الإسلاميّة - mh_hadian@yahoo.com.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

رموز المصطلحات: نقد كتب الحديث؛ مصطفى الحسيني الطباطبائي؛ أُسرة الحديث؛ فقه الحديث؛ الروايات الموضوعة.

المقدّمة:

في العقد الأخير؛ تتابعت وتوالت محاولات نقد روايات كتب الحديث بين من يصطلح عليهم بالمتنوّرين والانفتاحيّين الدينيّين. وكانت المقدّمات الكلاميّة والاعتقاديّة في نقد الروايات – وخصوصاً فيما يرتبط من النصوص الحديثيّة ببيان فضائل ومناقب الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وأهل البيت عليهم السلام – إذ كان ذلك في مطلع موارد النقد، فيما كان النقّاد – بهذا الصدد – يستهدفون من وراء نقدهم أهدافاً كلاميّة خاصّة بهم..

وكان السيّد مصطفى الحسيني الطباطبائي ممّن اهتمّ بدراسات نقد الحديث، وراح يدقّق –كما يقال – في الجوامع الحديثيّة الشيعيّة من حيث السند ومتن الروايات. وقد أصدر كتابه الموسوم (نقد كتب الحديث) في سنة (١٣٧٩ش – ٢٠٠٠م).. وطبعاً كانت له كتب أخرى اختصّت بالموضوعات القرآنيّة.[١]

وقد كانت موارد نقده لكتب الحديث من زوايا مختلفة، مثل: كيفيّة استثمار قواعد فقه الحديث في فهم الروايات، المباني الرجاليّة، المباحث الكلاميّة و الفقهيّة و غيرهما. ولا ريب في أنّ متابعة كلّ ذلك في إطار مقالة واحدة أمر غير ممكن. وهذه الدراسة ستهتمّ بالقول بأنّ عدم الالتزام الصحيح بقواعد فقه الحديث سيترك – وإلى حدٍّ كبيرٍ – أثره السلبي الواضح على نقد الحديث.. وكيف يمكن تعريض الروايات المعتبرة والصحيحة إلى شفرة التأليف.. فهل ياترى أنّ قواعد فقه الحديث في فهم الروايات قد روعيت واحترمت من قبل الناقد المحترم.. ولو أنّ هذه المهمّة لم تُنجز، فما مدى التأثير الواقع على الآراء الحديثيّة المذكورة؟

وكعنوان لمقدّمة البحث، لابدّ من الالتفات إلى نقطتين مهمّتين:

الأُولى: تعريف عام ومعرفة كلّيّة بكتاب (نقد كتب الحديث).

الثانية: معرفة أسلوب المحقّقين الحديثيّين في وصف الرواية بالوضع والتزوير.

١. كتبت مقالات كثيرة في نقد آرائه.. ومن جملتها، يمكن الرجوع إلى مقالة «رأي الأخباريين والأصوليين في تفسير القرآن» [فائق، ١٣٩١، ص١٦٩]. وقد نقد وبلاك قرآنيان بعض ما نقده السيّد الطباطبائي من أحاديث وعرضه من آراء.. وقد نشر قرآنيان مطالبه تحت إشراف السيّد محمّد تقي الحسيني الروحاني.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

تعريف الكتاب وأُسلوب المؤلّف في الحكم بوضع الروايات:

في هذا الكتاب، حقّق المؤلّف – بدءاً – في روايات تؤدّي إلى الروايات الموضوعة ضمن مجموعة روايات صحيحة، محذّراً من هكذا روايات.. وضمن استعراضه المعايير والموازين الأصليّة الخاصّة به في نقد الحديث (في الفصل الأخير) حيث عرض روايات من المجاميع الحديثيّة المهمّة لدى الشيعة حيث زعم القطع في وضعها.. والكتب التي حقّق فيها هي عبارة عن:

(الكافي)، (من لا يحضره الفقيه) وسائر كتب الشيخ الصدوق، (بحار الأنوار) وسائر كتب العلّامة المجلسي، (وسائل الشيعة)، الأحاديث التفسيريّة والأدعية.

وأُسلوب المؤلّف في هذا الكتاب أن يبتدى بتعريف إجمالي لكلّ محدّث، ثمّ يختار – تبعاً لذلك – مجموعة روايات من كتبه، ثم يستعرض دلائله على بطلان كلّ رواية.. إنّ أسلوب السيّد الطباطبائي في نقد الروايات يمكن اختصاره بالتالي، وحسب العناوين أدناه:

– التحقيق في رجال الرواية، وردّ الروايات ذات السند الضعيف، بزعمه.

– نقد وردّ الرواية في حال التعارض (وإن كان بدويّاً) مع آيات القرآن المجيد.

– نقد وردّ الرواية في حال التعارض مع إجماع الأُمّة الإسلاميّة (المسلمة).

– نقد وردّ الرواية في حال التعارض مع العقل، أيّ عقل؟

– نقد وردّ الرواية في حال التعارض مع العلوم التجريبيّة أو التاريخ الصحيح..

وللسيّد الطباطبائي، فضلاً عن الموارد المذكورة أعلاه، خمس طرق أخرى لتحديد الرواية الموضوعة:

– الروايات – التي يراها – ذات ثواب كبير مقابل عمل قليل.

– الروايات التي تسبّب في جرأة الناس على اقتراف الذنوب!!

– الروايات التي تغالي في شأن أهل البيت عليهم السلام أو تقصّر..

– الروايات المصرّحة في بيان المطاعن على أعداد أهل البيت عليهم السلام.

– الروايات التي منها ما يتعارض مع روايات أُخرى.

وعلى الرغم من أنّ قسماً من المعايير المذكورة أعلاه تحظى بقبول أكثر محقّقي الروايات، ولكن بداعي استخدامها الخاصّ من قِبل المؤلّف، مضافاً إلى الأساليب الأخرى غير الرصينة في فقه

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

الحديث لدى معرفة مفاهيم الروايات، ودفع المعايب والأضرار المحتملة المتشعّبة عنها.. فإنّ كثيراً من الروايات الصحيحة والجديرة بالانتفاع منها، تعرّضت لقسوته غير المبرّرة.. فتعرّضت إلى مقولة كونها موضوعةً..

فهو كما اتّهم في بعض الأحيان مؤلّفي الكتب الروائيّة بالسذاجة.. وقد وجّه سهام إهانته إليهم بداعي نقل الروايات.. مما أثار حفيظة وانزعاج القرّاء الضليعين بالمسائل الحديثيّة. [الحسيني الطباطبائي، ١٣٧٩] ولكنّ النقطة الأكثر أهمّيّةً في (نقد كتب الحديث): تعميم النقد على الروايات على كلّ الكتاب الروائي هذا أو ذاك.. بمعنى أنّ المؤلّف قد أشار إلى أنّ موارد النقد التي أثبتها في كتابه مجرّد نماذج.. وهذا الحال في الكتب مورد النقد متكرّر.. وقد حرّض محقّقي الروايات على اتّخاذ مسلك الاحتياط لدى الاستفادة من كتب الحديث.. وهكذا؛ يكون قد خلق أو تسبّب في نوع سوءٍ ظنٍّ مسبق تجاه الكتب الحديثيّة.. وكنموذج لذلك، وجدناه يقول بعد نقده عشر روايات واردة في كتاب (بحار الأنوار): «اعرف تفاصيل الأمر من هذا المختصر!» [نفس المصدر، ص ٩٥].

أو ما كتبه في مقدّمة نقده للتفاسير الروائيّة: «نحن نتوجّه بالنقد إلى عشرة نماذج من الأحاديث التفسيريّة الواردة في هذه الكتب، ونبيّن مخالفتها للنصّ القرآني.. ومثل هذه الأحاديث – الموضوعة على حدّ زعمه – الواردة في الكتب المذكورة يمكن العثور عليها بوفرة» [نفس المصدر، ص ١١٢].

وهكذا أُسلوب؛ وبلحاظ كونه محسوباً على الاستقراء الناقص، هو منطق مفتقر إلى القيمة العلميّة، ويقلّل من الاعتبار العلمي للكتاب إلى حدٍّ كبير.. إذ أنّ استعراض عشرة نصوص من الروايات التي يحتمل فيها الوضع من مجموعة كتب، يحوي كلٌّ منها آلاف الروايات.. لا يمكن اتّهام مجموع تلك الكتب بعدم المصداقيّة. إنّ استخدام ألفاظ ومفردات خاصّة لبيان الميزان في وضع الروايات في المصادر الحديثيّة؛ قابل للنقد.. وبعبارة أفضل وأوضح يمكن مسألة المؤلّف المذكور عن مجموعة آلاف الروايات الموجودة في التفاسير المأثورة.. وكم هو عدد الروايات التي يمكن نسبة الوضع إليها.. ليصحّ وضعها بوصف (الكثيرة)؟

هذا؛ ويبدو أنّ المؤلّف وعبر أدبيّاته المستعملة.. يستهدف رفض وردّ قسم كبير جدّاً من

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

الروايات ما وسعه، لتثبيت مبانيه وقواعده الكلاميّة في إنكار فضائل أهل البيت عليهم السلام، وذلك لدى إفراغ الساحة من الأحاديث المعتبرة..

احتياط المحقّقين في اتّهام الروايات بالوضع!

الرواية الموضوعة لدى محقّقي وعلماء الشيعة – ويقصد بذلك: نقل ووصف قول المعصوم وفعله أو تقريره – يطلق على رواية حصل التأكّد من أنّ راويها قد وضعها وابتدعها من عند نفسه.. وهذا لا يعني أنّ كلّ حديث صدر عن شخص كاذب هو حديث موضوع.. إذ يحصل أن ينقل (الكاذب) مطالب صحيحة.. وعليه؛ فالحديث الموضوع يعرف عبر إقرار واضعه، أو سخف المطالب التي تضمّنها.. وهذا التشخيص إنّما هو من صلاحيّة العارفين تماماً بأدبيات وأساليب روايات أهل البيت وعلومهم بعد معايشتهم العلميّة والوجدانيّة التامّة لها.. والخبراء بمعاريض كلامهم عليهم السلام [الميرداماد، ١٤٢٢ق، ص ٢٧٦ – ٢٧٧].

إنّ الحديث الموضوع يحظى بأسفل مرتبة من بين رتب ودرجات تصنيف الأحاديث الضعيفة [سبحاني، ١٤٣٢ق، ص ١١٩]. وبعبارة أُخرى، لا يمكن وصف كلّ نصٍّ ضعيف بكونه موضوعاً.. وإنّما هناك ضوابط أُخرى ينبغي أن ترافق هذه المسألة، ليُتوصّل إلى الحكم بكون الرواية موضوعةً..

وقد سار محقّقو الأحاديث من الشيعة على جادّة الحذر والاحتياط الشديد لدى ردّ رواية بداعي كونها موضوعة.. بل إنّ المحدّثين والفقهاء – لدى مواجهتهم الروايات المشكِلة – طالما تتبّعوا القرائن في فهم الرواية، حيث يمكن من خلال ذلك الفهم إخراج الرواية من دائرة الوضع، وحتى مع عدم العثور على القرائن المنشودة، فإنّ سنّة ردّ العلم بدلاً من ردّ الحديث أمر متعارف مرسوم بين فقهاء الشيعة منذ القدم.. [المسعودي، ١٣٩٠، ٢٨٤ – ٢٨٥]. وعلى هذا؛ فإنّ محقّقي الحديث يذهبون إلى أنّ: «الحكم بوضع الحديث لابدّ أن يصدر بعد طيّ مراحل عديدة؛ وبعد تدقيق خاصٍّ في الاحتمالات المختلفة، وبعد السعي في التطبيق والدفع إلى تحقيق الانسجام بين المتون الشيعيّة الأصليّة.. وليس بمجرّد مشاهدة الاستبعاد – أو توهم لزوم الاستبعاد – في النصّ، فيحكم بكونه موضوعاً» [الطباطبائي، ١٣٩٠، ص ٥٢٩].

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

معايب فقه الحديث في (نقد كتب الحديث):

لدى نقد محتوى ومتن الرواية، تكون الخطوة الأولى؛ كشف واكتشاف المراد الأصل للمعصوم عليه السلام من الإدلاء بكلّ رواية.. فإنْ طويت مراحل فهم الحديث – فقه الحديث اصطلاحاً – بخصوص كلّ رواية بشكل صحيح ومنطقي [كما حدّد المعصومون عليهم السلام طرق تحديد صحّة نسبة الرواية إليهم. المترجم] أمكن تقييم الرواية فيما يرتبط بصحّتها أو سقم محتواها.. وفي الواقع: «إنّ نسبة القول إلى الشارع المقدّس أمر في منتهى الأهمّيّة وجدير بالاهتمام والالتفات التامّ»، فيلزم إعمال أقصى درجات الدقّة والحذر والاحتياط [والفهم الرصين المتأتّي من القواعد التي أرساها المعصومون أنفسهم في هذا الإطار. المترجم] وفي غير هذه الصورة، يكون الجهد المبذول عبارة عن «افتراء على الله تعالى» وهو كبيرة من الكبائر جدّاً. [نفس المصدر، ص ١٤٥].

هذا وسنتابع – في هذه الدراسة – أخطاء (فقه الحديث) التي سقط فيها السيّد الطباطبائي والتي أدّت إلى الفهم السقيم من قبله للنصّ المروي.. والذي أدّى به إلى إصدار حكمه الخاطئ في كون هذه الرواية أو تلك موضوعة...

أ: الخطأ في فهم الروايات بداعي عدم ضمّها إلى بعضها:

عائلة الحديث بالدرجة الأولى؛ مجموعة الروايات الواردة في موضوع واحد، أو لنقل: تشترك في موضوع واحد؛ وبالدرجة الثانية، جميع الروايات المرتبطة بالرواية الأصليّة، وتتضمّن بياناً لأصل أو أجزاء الحديث [معارف، ١٣٨٨، ص ٢٠٩].. وهناك من محقّقي الحديث عرّفوا عائلة الحديث بالصورة أدناه:

«المراد من تأسيس عائلة الحديث؛ إيجاد الأحاديث المشابهة، بحيث يكون مضمونها وموضوعها المحوري، وكذلك فهم النسبة فيما بينها؛ لاكتشاف المعنى...» [المسعودي، ١٣٨٩، ص١٥١].

وعلى أيّ حال؛ فإنّ عدم تأسيس وتشكيل عائلة الحديث، ثمّ بيان فهمه عبر رواية واحدة ومن دون الالتفات إلى القرائن الأخرى.. يُعدّ خطأً جسيماً في (فقه الحديث).. وهو الأمر الواضح للعيان في كتاب السيّد الطباطبائي.. إذ يخطر في ذهنه أحياناً مفهوم من الرواية، فيجعل منه ملاكاً وميزاناً، ثمّ نراه يتّجه – عبثاً – إلى نقد الرواية.. والحال أنّه كان بالإمكان استنباط

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

مفاهيم أخرى من الرواية على شرط أن يتمّ الاستنباط منها إذا ما انضوت تحت عائلتها الحديثيّة.. وسنتابع البحث في نموذجين من هذا القبيل من جملة موارد هذا الكتاب المذكور..

١ – نقد رواية (روايات) الصلوات على النبي وآله الطاهرين، وتأثير زيارة الإمام الحسين عليه السلام:

اتّجه السيّد الطباطبائي في قسم من كتابه (نقد الحديث) إلى نقد كتب الأدعية والزيارات؛ وكتب: «كتب أبو جعفر الطوسي في كتابه (مصباح المتهجّد) ضمن تعقيبات وأدعية يوم الجمعة: «وعنه (أبي عبد الله السلام) عليه السلام: **من قال بعد صلاة الفجر، أو بعد صلاة الظهر: اللّهمّ اجعل صلاتَك وصلاة ملائكتِك ورسلك على محمّدٍ وآل محمّدٍ، لم يكتب عليه ذنبٌ سنةً**». وقد وردت هذه الرواية أيضاً في كتاب (مفاتيح الجنان) نقلاً عن الشيخ الطوسي، ولم يورد الطوسي سند روايته.. ليمكن إبداء الرأي فيه.. أمّا فساد متن الرواية فواضح، وذلك أنّ ذكر الصلوات والتحيّة على النبيّ محمّد وآل محمّد سيؤدّي إلى انتهاك المحرّمات الإلهيّة طيلة سنة، ويجرّئ الناس على ارتكاب الذنوب، ويلغي هدف الشريعة؛ وهو: إيجاد التقوى وتهذيب النفس.. لا سيّما إذا ما كرّر الإنسان هذا الذكر في كلّ عام.. وهذا – بطبيعة الحال – يستدعي أن لا يكتب عليه ذنب إلى آخر حياته! فيمكن أن يقال: إنّ هذا الذكر والدعاء قد جُعل نسخ المحرّمات.. ولا ريب أنّ مقام الإمام الصادق – عليه السلام – أسمى من يصدر عنه مثل هذا القول في فضيلة الذكر المشار إليه» [الحسيني الطباطبائي، ١٣٧٩، ص ١٤٣ – ١٤٤].

ويلاحظ شبيه هذه الرواية في أبواب أخرى من كتاب السيد الطباطبائي تحت هذا العنوان.. وكمثال على ذلك، فقد أورد في باب فقد كتب الأدعية من كتابه رواية أُخرى مشابهة لهذه الرواية، فعدّها موضوعة، قال:

«كتب الشيخ الطوسي في (مصباح المتهجّد) من جملة أعمال شهر شعبان: روى محمّد بن مارد التميمي قال: قال لنا أبو جعفر – عليه السلام – : **من زار قبر الحسين** عليه السلام **في النصف من شعبان؛ غُفرت له ذنوبه ولم تكتب عليه سيّئة في سنته حتّى يحول عليه الحول**» [الشيخ الطوسي، ١٤١١ق، ج ٢، ص ٨٣٠]. [قال الطباطبائي]: هذه الرواية من قماشة الروايات السابقة، ولها تأثير في تجرّؤ الناس على ارتكاب المساوئ». [الحسيني الطباطبائي، ١٣٧٩ش، ص١٥٠].

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

يلاحظ أنّ السيّد الطباطبائي استعرض فهمه من الرواية بدءاً، ثمّ اتّجه إلى نقد هذا المفهوم. والسؤال الأساس هنا هو: هل أنّ الطباطبائي قد طوى مراحل فقه الحديث بشكل صحيح لإحراز الفهم الصائب من هذه الرواية؟

إنّ خطأه في الحكم بموضوعيّة هذه الرواية جدير بالتأمّل.. فنقول:

بتأسيس عائلة لهذين الحديثين، نستنتج؛ أنّ عدم كتابة الذنب يتفاوت مع غفرانه.. وهناك روايات مشابهة لهذه الرواية، وهي تحكي عن أنّ الله تعالى يتيح الفرصة لعباده المؤمنين ليمحو سيّئاتهم عبر الاستغفار والتوبة.. وقد ورد التصريح في بعض تلكم الروايات بأنّ الله تبارك وتعالى يأمر الملائكة أن يتريّثوا فترة في كتابة ذنب عبده في صحيفة أعماله، لئلّا يثبت ذلك الذنب إذا ما تابَ واستغفر.. ولكنّه إن لم يتب؛ كتب ذنبه المذكور في صحيفة أعماله.. مثل الرواية أدناه:

قال أبو عبد الله [عليه السلام]: «**ما من مؤمنٍ يذنب ذنباً إلّا أجّله الله عزّوجلّ سبعَ ساعات من النهار، فإن هو تاب؛ لم يكتب عليه شيء، وإن هو لم يفعل؛ كتب الله عليه سيّئة**» فأتاه عبّاد البصري؛ فقال له: بلغنا أنّك قلت: ما من عبدٍ يذنب ذنباً إلّا أجّله الله عزّوجلّ سبعَ ساعاتٍ من النهار.. فقال [عليه السلام]: «**ليس هكذا قلت، ولكنّي قلت: ما من مؤمن.. وكذلك كان قولي**» [الكليني، ١٤٠٧ق، ج ٢، ص ٤٣٩].

وفي رواية كريمة أُخرى:

عليّ بن إبراهيم عن أبيه، وأبو عليٍّ الأشعريّ ومحمّد بن يحيى جميعاً عن الحسين بن إسحاق عن عليّ بن مهزيار عن فضالة بن أيوب عن عبد الصمد بن بشير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**العبدُ المؤمن إذا أذنب ذنباً؛ أجّله الله سبع ساعات، فإن استغفر الله لم يكتب الله عليه شيءٌ، وإن مضت الساعات ولم يستغفر؛ كتبت عليه سيّئة، وإنّ المؤمن ليذكر ذنبه بعد عشرين سنة حتّى يستغفر ربّه، فيغفر له، وإنّ الكافر لينساه من ساعته**» [نفس المصدر، ج ٢، ص ٤٣٧].

ومن هنا يتبيّن أنّ هذه الروايات ونظائرها الكثير لا تريد القول بأنّ الله تعالى يغفر ذنوب المؤمن طيلة سنة بذكر الصلوات أو أداء الزيارة.. وإنّما هي تتحدّث عن المهلة والفرصة التي يقدّمها الله سبحانه للمؤمن لكي يعودَ إليه عن ذنوبه ويستغفره.. وبعبارة أفضل: عدم كتابة الذنب لا يعني غفرانه، وإنّما هو بمعنى إعطاء الفرصة للاستغفار وتأجيل إثبات الخطيئة في صحيفة الأعمال.. [هذا مع ما هو ثابت من كرامة للمؤمن عند ربّه، وحبّه لدى خالقه، وذلك

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

لصلاح عقيدته ونيّته وطبيعة علاقته الوطيدة مع أهل البيت صلوات الله عليهم و... و... / المترجم].

أقول: إنّ زيارة الإمام الحسين عليه السلام ليست عملاً فارغاً من المحتوى.. وكذا هي الصلوات على الرسول وآله، فهي أرقى ذكر ومفعمة بالخصوصيّة.. ويلاحظ أنّ اعتبار هاتين الروايتين موضوعتين جاءَ تجييراً للآراء الكلامية للسيّد الطباطبائي الذاهبة إلى نفي صفات الخير وخصوصيّات أهل البيت عليهم السلام وخصوصيّات محبّتهم وموالاتهم.. مضافاً إلى هذا المذهب الذي يتبنّاه الطباطبائي يعبّر عن وجود آفةٍ عظمى في فقهه للحديث.. وكأنّه - في واقع الأمر - مصمِّمٌ على اعتبار الرواية موضوعة بناءً على آرائه الكلاميّة قبل أن يحقّق فيها.. هذا في الوقت الذي قد تكفّل الله تعالى في قرآنه المجيد بذكر الصلوات، وقد قرن إلى صلواته صلوات الملائكة على النبي وآله الطاهرين، وأمر المؤمنين بمتابعة هذه الفريضة [سورة الأحزاب / ٥٦] كما أنّ خواص وآثار زيارة الإمام الحسين عليه السلام غير منحصرة في رواية واحدة.. بل إنّ شطراً كبيراً ومهمّاً من كتب الزيارات والأدعية قد اختصّ بنقل وتأكيد النصوص الروائيّة الشريفة بهذا الصدد.

وقد تعامل محقّقو الأحاديث مع الروايات بعيداً عن المعايب التي يحملها هذا الناقد.. وذلك أنّ أحد العوامل المؤثّرة في التحليل والنقد الخاطئ هو الدافع والميل الباطني لدى الناقد.. إذ يحدث تارة أن يعمد الناقد إلى افتعال الإشكالات السقيمة لبلوغ مقاصده المسبقة (مثل إنكار فضيلة الصلوات على محمّدٍ وآل محمّدٍ، أو زيارة مولانا الإمام الحسين عليه السلام) وهو من أجل تحييد النصّ الروائي أو النصوص غير المتطابقة مع مقاصده المسبقة، تراه يتعلّل بطبيعة السند أو الدلالة [المسعودي، ١٣٩٠، ص ٢٩٢. الطباطبائي، ١٣٩٠، ص ٤١٧ - ٤٤٨] [وهو في الحقيقة في معظم الأحيان والحالات مفتقر إلى التصوّر العميق لما يذهب إليه النصّ، أو لكونه غريباً أجنبيّاً عن ثقافة العترة الطاهرة، وإن ادّعى موالاة محمّدٍ وآل محمّد صلوات الله عليهم أجمعين. المترجم].

٢- ردّ الروايات المفسّرة للآية (٢٦) من سورة البقرة:

إحدى الروايات التي عمد الطباطبائي إلى وسمها بالموضوعة في هذا الكتاب؛ رواية وردت في (تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي) لدى تفسير الآية السادسة والعشرين من سورة البقرة.. إذ قال سبحانه وتعالى:

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة / ٢٦].

فكتب الطباطبائي بخصوص الروايات التي تذيّلت هذه الآية الجليلة في (تفسير علي بن إبراهيم القمّي): «نقرأ في (تفسير علي بن إبراهيم القمّي) في ذيل آية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ أنّ المفسّر المذكور كتب: حدّثني أبي عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن المعلّى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ هذا المثل ضربه الله لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب.. فالبعوضة أمير المؤمنين وما فوقه رسول الله، والدليل على ذلك قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ يعني أمير المؤمنين كما أخذ رسول الله الميثاق عليهم» [القمّي، ١٣٦٧، ص ٣٥].

قال الطباطبائي: «بخصوص هذا التفسير العجب؛ يجب أن يقال: إنّ الآية محطّ البحث قد وردت في مقام التحقير؛ لا في مقام التعظيم!»

ويقول: «إنّ الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً بشيء حقير لهداية الخلق (كما ضرب مثلاً بالعنكبوت في إحدى السور القرآنية) وتمثيل عليٍّ هنا ببعوضة إهانة لهذا الإمام العظيم.. وهو تفسير في غير محلّه، لا سيّما وأنّ المفسّرين عدوّا كلمة ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ رسول الله.. ما يفضي إلى أنّ مقام الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أدنى من مقام أمير المؤمنين عليه السلام.. وهذا المعنى على خلاف ضرورة الإسلام وقول عليّ عليه السلام ...» [الحسيني الطباطبائي، ١٣٧٩، ص ١١٣ - ١١٤].

ولدى نقد أُسلوب السيّد الطباطبائي في مسائل فقه الحديث المذكورة نقول:

أوّل ما يتبادر إلى الذهن؛ مسألة التحقيق ومتابعة المصادر التي أرجع القارئ إليها.. وكمثال على ذلك؛ لدى إرجاعه إلى تفسير (مجمع البيان) يلاحظ أنّه قام بتقطيع واجتزاء رأي الطبرسي وتحريف مقولته هنا.. ومعلوم أنّ هذا الأُسلوب بعيد كلّ البعد عن الضوابط العلميّة التي يقرّ بها مؤلّف (نقد كتب الحديث) أحياناً..

ونقرأ في تفسير هذه الآية في (مجمع البيان): «قوله: ﴿مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ أي: ما هو أعظم منها. عن قتادة وابن جريج، وقيل: فما فوقها في الصغر» [الطبرسي، ١٣٧٢، ج ١،

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

ص ١٦٥].

فيلاحظ أنّ الشيخ الطبرسي وباستعمال كلمة «قيل» يكون قد عدّ الرأي هذا ضعيفاً، وأنّ رأيه الأصل هو ما أشار إليه بدءاً.. أي أنّ الطبرسي عدّ كلمة ﴿**فَمَا فَوْقَهَا**﴾ إشارة إلى التعظيم، ثمّ نوّه بكونها إشارة إلى الأصغر كاحتمال ضعيف.. ومن طريقة الاستشهاد بقول الطبرسي هذا، فهو تحامل على الرواية التفسيريّة بلا مبرر، لا سيّما وأنّه لم يذكر نصّ الطبرسي كاملاً.. وإنّما الطبرسي قد ذكر مقولة تفيد الأصغريّة وهي مجرّد مقولة ضعيفة..

والقضيّة المهمّة الأُخرى؛ عدم الجمع بين هذه الرواية والروايات الأُخرى الواردة في الباب من أجل إحراز إدراك مفهوم هذه الرواية، حيث تكرّر هذا الأمر من جانب الطباطبائي، والحال أنّ عملية بحث بسيطة في المصادر الحديثيّة تكشف لنا عن أنّ محتوى هذا الحديث قد ورد في روايات أُخرى.. حتّى أنّ جماعة من الشيعة الذين كان يصعب عليهم فهم هذه الرواية قد توجّهوا بالسؤال إلى أهل البيت عليهم السلام عن مفهومها.. مثال ذلك:

قول الإمام الباقر عليه السلام قال: اذكرونا بأسمائنا وألقابنا وأوصافنا، ولا تجعلوها وأعدائنا.. فإنّ الله يجزيكم خير جزاء.. وفي هذه الرواية سئل الإمام الباقر عليه السلام بالقول: من شيعتكم مَن يظنّ أنّ (البعوضة) المذكورة في الآية السادسة والعشرين من سورة البقرة، هو علي عليه السلام ، وأنّ ﴿**مَا فَوْقَهَا**﴾ هو النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم..!

فأوضح الإمام الباقر عليه السلام قائلاً:

«**سمع هؤلاء شيئاً لم يضعوه على وجهه، إنّما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاعداً ذات يوم هو وعلي عليه السلام، إذ سمع قائلاً يقول: ما شاء الله وما شاء محمّد، وسمع آخر يقول: ما شاء الله وما شاء عليّ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تقرنوا محمّداً وعليّاً بالله عزّوجلّ، ولكن قولوا: ما شاء الله ثمّ ما شاء محمّد، ما شاء الله ثمّ ما شاء عليّ.. إنّ مشيئة الله هي القاهرة التي لا تساوى ولا تكافأ ولا تدانى، وما محمّد رسول الله في الله وفي قدرته إلّا كذبابة تطير في هذه الممالك الواسعة، وما عليٌّ في الله وفي قدرته إلّا كبعوضة في جملة هذه الممالك...**» [تفسير الإمام العسكري عليه السلام، ص ٢٠٩].

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

عدم العناية بالظرف التاريخي للحديث:

أحد الإشكالات الأخرى التي يؤاخذ عليها كتاب ومنهج السيّد الطباطبائي؛ عدم الاهتمام والعناية بالظروف التاريخية لصدور الحديث.. وذلك أنّ أحد مباني فهم ونقد الحديث بالتحقيق والاهتمام بطبيعة العلاقة مع الظروف التاريخيّة لعصر صدور الحديث.. فالظرف الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي في عصر صدور الحديث بشكل عامّ، أو ورود الحديث بصورة خاصّة.. من جملة الآليّات المهمّة في فهم ونقد الروايات لدى الشيعة.. وهو في الواقع يعتبر من جملة القرائن المنفصلة التي يراعى جانبها في ذلك.. [المعارف، ١٣٨٨، ص ١٦٣].. والمثالان أدناه شاهد على هذا المدّعى.

قضيّة الثلاثين ألف سؤال شرعي في مجلس الإمام الجواد عليه السلام:

لدى تاريخ الحديث عند الشيعة، ثمّ مصطلحات أخذت لنفسها مفاهيم خاصّة، ولدى التعامل معها يتأتّى بعدٌ معنائي خاصّ.. فإذا ما وقع تجاهل من قبل المحقّق لهذا المفهوم ولهذا البعد.. وقع في الخطأ لا ريب.. ناهيك عن أن يكون هذا المحقّق نقّاداً شاهراً مبضعه قاصداً وسمّ هذا النصّ أو ذاك بالوضع.. وذلك أنّه بعد الفهم الخاطئ للرواية سيبادر إلى اتهامها بكونها رواية موضوعة.. وكمثال على ذلك، رأينا الطباطبائي هذا لدى نقد رواية وردت في (الكافي) الشريف.. رأيناه يكتب:

«أورد الشيخ الكليني في – باب مولد أبي جعفر محمّد بن عليّ الثاني – في (أصول الكافي) حديثاً غريباً آخر، وهو كالتالي:

«عليّ بن إبراهيم عن أبيه قال: استأذن على أبي جعفر عليه السلام قومٌ من أهل النواحي من الشيعة، فأذن لهم، فدخلوا، فسألوه في مجلس واحد عن ثلاثين ألف مسألة، فأجاب عليه السلام وله عشر سنين».

هذه الرواية من حيث السند مقطوعة، وذلك أنّ أبا عليّ بن إبراهيم؛ الذي هو إبراهيم بن هاشم القمّيّ غير معلوم عمّن سمعها، مضافاً إلى أنّه لم يصرّح و لم يشر إلى أنّه كان حاضراً في ذلك المجلس.. ولكنّ متن الرواية يشير إلى كذبها بوضوح، إذ كيف تتسنّى الإجابة عن ثلاثين ألف مسألة في مجلس واحد؟ وعلى فرض أنّ الإجابة على تلكم المسائل كانت يسيرة على الإمام

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

الجواد عليه السلام، إلّا أنّه كيف لمن تقدّموا بها أن يسألوها كلّها في مجلس واحد؟! فياترى كم استغرق ذلك المجلس من ليالٍ وأيّام؟» [الحسيني الطباطبائي، ١٣٧٦، ٤٧ - ٤٨].

الموارد أدناه رؤوس معايب فقه الحديث للطباطبائي فيما يرتبط بوصف هذه الرواية بكونها موضوعة..

كما مرّ، لزم أن تكون البداية في التحقيق؛ أن تضمّ الرواية إلى مثيلاتها في أسرتها.. فآثار هذه الرواية تبدأ براويها؛ وهو عليّ بن إبراهيم القمّي، وهي تشاهد في جميع المصادر الحديثيّة، ولا ريب أنّ متن الرواية من حيث نسبة نقلها إلى الكليني؛ قد اتّسعت شيئاً ما، ممّا يشير إلى أنّ واقعة الرواية قد نقلت عن عليّ بن إبراهيم عن طرق متعدّدة وفي مجالس متفاوتة.

«**عليّ بن إبراهيم بن هاشم قال: حدّثني أبي قال: لمّا مات أبو الحسن الرضا عليه السلام حججنا؛ فدخلنا على أبي جعفر عليه السلام وقد حضر خلقٌ من الشيعة ومن كلّ بلد لينظروا إلى أبي جعفر فدخل عمُّه عبد الله بن موسى؛ وكان شيخاً كبيراً نبيلاً عليه ثياب خشنة؛ وبين عينيه سجّادة؛ فجلس، وخرج أبو جعفر من الحجرة؛ وعليه قميص قَصَب ورداء قصب ونعلٌ جدد [حذو] بيضاء، فقام عبد الله فاستقبله وقبّل بين عينيه، وقام الشيعة، وقعد أبو جعفر على كرسيٍّ، ونظر الناس بعضهم إلى بعض؛ وقد تحيّروا لصغر سنّه، فابتدر رجل من القوم فقال لعمّه: ... فتعجّب الناس وقالوا: ياسيّدنا! أتأذن لنا أن نسألك؟ قال: نعم، فسألوه في مجلس عن ثلاثين ألف مسألة، فأجابهم فيها؛ وله تسع سنين**» [المفيد، ١٤١٣ق، ص ١٠٢].

ويلاحظ في الرواية المشابهة ضمن أسرة الروايات أنّ إبراهيم بن هاشم كان حاضراً بنفسه في هذا المجلس.. ولو أنّ الطباطبائي قد ضمّ الروايات المشابهة إلى بعضها، لما أشار أبداً إلى عدم حضور إبراهيم بن هاشم في ذلك المجلس.. ولكنّ جهله أو تجاهله لهذه القاعدة الذهبيّة في نقد الحديث وفقه الحديث من جهة، والاستعجال في الحكم على الرواية من جهة أخرى، سبّب له مبادرته إلى الاعتراض الجاهل عديم الأساس.. مع أنّ ذكر المسألة أدناه غير خليّ من فائدة، وهي أنّه لدى إشارة راوٍ إلى حادثة ما، فإنّ ذلك يتضمّن - تلويحاً - إلى حضوره في موضعها، ولا حاجة إلى توفّر إشارة مباشرة لذلك.. أمّا اعتراض وتهمة السيّد الطباطبائي؛ فلا مبرّر له حتّى في حال عدم توفّر رواية مشابهة شريكة في كتاب (الاختصاص).

والمسألة المهمّة في [سبب] تجاهل الناقد المحترم، ما تحمله عبارة «ثلاثين ألف مسألة».. فمنذ

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

عصر إمامة الإمام الكاظم عليه السلام، حيث ظهرت بعض وجوه الشكّ والشبهة في إطار إمامة أهل البيت عليهم السلام لدى بعض الشيعة، وظهور بعض المدّعين الكذّابين مقام الإمامة السامي.. أبدع فقهاء الشيعة آنذاك طريقة ينتفع بها لدى اختبار مدّعي الإمامة [البهبودي، ص ٢٩]، والطريقة كانت أن يعمد إلى توجيه أسئلة معقدّة في مختلف الأبواب العقائديّة والفقهيّة؛ حيث لا يسع غيرُ الإمام المعصوم أن يجيب عليها..

وكان عدد الأسئلة في عصر الإمام الرضا عليه السلام حوالي (١٥ ألف) سؤال.. وبعد استشهاد الإمام الكاظم عليه السلام وظهور بدعة الواقفيّة الضالّة المضلّة، عُمد إلى استعمال هذه الطريقة وأمثالها في الكشف عن إمامة الإمام الرضا عليه السلام الحقّة والواقعيّة.. فوجّهت له عليه السلام نظير تلكم الأسئلة.. قال محمّد بن عيسى بن عيد اليقطيني: لما وقع الاختلاف بين الناس في أمر إمامة الإمام الرضا عليه السلام.. جمعت الأسئلة التي وجهت إليه؛ وأجاب عليها، وكان عددها خمسة عشر ألف سؤال. [الطوسي، ١٤١١ق، ص ٧٣] وقد ذكر النجاشي هذا القول من جملة المأثور عن محمّد بن عيسى [النجاشي، ١٣٦٥، ص ٣٣٤].

وتصاعد عدد الأسئلة في هذا الإطار شيئاً فشيئاً، وحين استشهد الإمام الرضا عليه السلام، بلغ عددها ثلاثين ألف سؤال.. وقد عنونت في تاريخ الحديث بـ (المسائل المجرّبة) [معارف، ١٣٩٢، ص ٢٩٥].

وبالالتفات إلى هذه النقطة البسيطة في تاريخ الحديث، يمكن قراءة الرواية بنحو آخر:

«روى عليّ بن إبراهيم عن أبيه أنّه قال: جاء قوم من الشيعة من مناطق بعيدة، واستأذنوا الإمام الجواد عليه السلام، فأذن لهم، فلمّا دخلوا عليه، سألوه ثلاثين ألف مسألة، فأجاب منها جميعاً، وكان له من العمر عشر سنين»...

وفي الواقع؛ من مجموع الأسئلة – باعتبار عددها – وهو ثلاثون ألفاً، فقد تقدّموا للإمام الجواد عليه السلام بالسؤال عنها، لتثبت إمامته إذا ما أجاب عنها..

أمّا القرينة الأُخرى لفهم الرواية، فهي: أنّ وجود عبارة «وله عشر سنين» في منتهى هذه الرواية، أو عبارة «وله تسع سنين» في الرواية الثانية الشبيهة؛ أنّ الشيعة، ونظراً إلى سنّ الإمام الصغيرة في مطلع إمامته، كانوا قد اعتورهم الشك (كما أنّ في الرواية الثانية ورد التصريح بها)

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

ولذا، فقد توسّلوا – لرفع الشبهة – بالمسائل المجرّبة، فرفعت جميع الشبهات حين أجاب الإمام عنها بصورة كاملة..

على هذا الأساس، فإن الرواية ليست في مقام التأكيد على أنّ الإمام قد أجاب عن ثلاثين ألف مسألة أو سؤال في مجلس واحد، وإنّما هي تُعنى ببيان أنّ الشيعة قد اختاروا مجموعة من المسائل من جملة الثلاثين ألف مسألة؛ فتوجّهوا بها إلى الإمام، فأجاب عنها في مجلس واحد، مع أنّ الإمام – قبل ثبوت إمامته لديهم – لم يجد الفرصة في الاستعانة بشخص آخر أو وسيلة ما لدى تقديم الإجابات، ولكنّهم حين وجدوه يجيب عليها بعلمه الواسع، صدّقوه وآمنوا بإمامته التليدة.

ويلاحظ أنّ عدم معرفة هذه النقطة التاريخيّة التي تجرّ إلى فهم الحديث بالشكل الصحيح.. وجدنا الناقد المحترم مدفوعاً ومندفعاً إلى إنكار نسبة الرواية إلى المعصوم ووصفها بالموضوعة.

وبغضّ النظر عن هذه النقطة في تاريخ الحديث، وحتّى إن كان استنتاجنا من الرواية أنّ الثلاثين ألف مسألة قد قدّمت للإمام جميعاً، وأنّه عليه السلام قد أجاب عنها جميعاً.. فإنّ شرّاح (الكافي) قد بيّنوا وجوهاً ومعانٍ عديدة لهذه القضيّة، وإنّ الالتفات لكلّ واحدٍ منها، يمكن أن يمنع المحقّق عن إنكار الرواية:

فمن الممكن أن يكون العدد المذكور (٣٠ ألف) يشار به إلى الكثرة، دون قصد العدد الواقعي للأسئلة والمسائل، فهي أسئلة كثيرة وجّهت إلى الإمام عليه السلام.

فقد أعدّ الناس مسائل كثيرةً جدّاً ليسألوها الإمام عليه السلام، وحين أجاب عن مجموعة منها، وبطريقته العلميّة الحكيمة كإمام معصوم، وجد الناس في ذلك إجاباتٍ على جميع أسئلتهم.

والاحتمال الآخر، أنّه من الممكن استنباط كثير من الإحكام بواسطة إجابات الإمام عليه السلام، بمعنى: أنّ كلّ إجابة من جهة الإمام كانت بمثابة قاعدة تستقى منها فروع كثيرة.. وفي هذه الحال، تكون كلّ إجابة مقتضبة إجابةً على كثير من الأسئلة، فجمع هذا الكثير من الأسئلة المتفرّعة بين يدي السائلين التي لم يكونوا قد دوّنوها من قبل، فصارت ثلاثين ألفاً.. [المجلسي، ١٤٠٤ق، ج٦، ص ١٠٤ – ١٠٥].

[ويمكن أن يكون المراد من «مجلس واحد» مجلساً واحداً في موضوعه وعلّة إقامته؛ متعدّداً في

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

أيّامه ولياليه، كما يقال: عُقد مؤتمر بخصوص موضوع كذا، ويقصد به أنّه عقد ليلة أيّام متتالية. المترجم].

٣ – قلّة معرفة الناقد بطريقة تدوين الجوامع الحديثيّة:

الإشكال والنقد الآخر على كتاب (نقد كتب الحديث) عدم وضعف وقلّة معرفة مؤلّفه بكيفيّة تأليف وجمع وتدوين الجوامع الحديثيّة ومدى دقّة وميزان تأمّل المحدّثين لدى تدوينهم إيّاها.

ولكنّ الناقد المحترم في الفصول الأولى من كتابه، وبإشارته إلى روايات تخبر عن وجود رواية موضوعة بين روايات الشيعة (في الفصل الأوّل) وإلى إذعان علماء الإماميّة بوقوع ظاهرة الوضع بين الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام (في الفصل الثاني) فانتهى إلى ضرورة تصفية روايات الجوامع الحديثيّة، وإلى أنّه – هو – من المتصدّين الأوائل لهكذا ابتكار.. في حين أنّ المحدّثين العظام الذين نقلوا الروايات المذكورة وشهدوا بوقوع وحصول ظاهرة الوضع في روايات الإماميّة، ومع علمهم المسبق بوجود نصوص غير جديرة بالثقة والاعتماد، فقد اختاروا ما أثبتوه من روايات في مجاميعهم طبقاً للمباني التي حدّدوها وكرّسوها [معارف، ١٣٨٨، ص٤٤] وقد استغرقوا – لدى تأليفهم واختيارهم النصوص المعصوميّة سنين طوال، كما هو الكليني الذي صرف في تأليفه موسوعته الشريفة (الكافي) عشرين سنة من عمره الطيّب [النجاشي، ١٣٦٥، ص ٣٧٧].

وطبعاً، نحن هنا لسنا بصدد القول بأنّه لدى اختيار المحدّثين تلكم الروايات لم تقع ثَمّ أخطاء، وإنّما ينبغي الالتفات إلى أنّه بالاعتماد النسبي على المحدّثين الكبار الذين اختاروا هكذا نصوص، فإنّه لا يصحّ الادّعاء أنّ الكثير من روايات الكتب الأربعة قد أصيبت بداء الوضع والتزوير، وإنّما الغرض الأجدى أن يقال:

أوّلاً: أنّ تصفية الروايات بشكل أوّلي قد حصل في الجوامع الحديثيّة، لا سيّما في الكتب الأربعة، فالثابت هو صحّة روايات هذه الجوامع إلّا أن يثبت العكس.. ولطالما التفت محقّقو وجامعو هذه المصادر الأصليّة القديمة إلى قضيّة وضع المغالين الروايات المكذوبة ضمن نصوص أهل البيت عليهم السلام الصحيحة.. فحدث بشكل طبيعي – لدى تدوين الجوامع – التعرّف إلى الروايات الموضوعة المتسرّبة إلى الأصول الأربع مئة من قبلهم، فلا يبقى إلّا النزر اليسير منها.. وإنّ عدم الالتفات إلى هذه الحقيقة التاريخيّة تسبّب في أن يعمد السيّد الطباطبائي إلى تحكيم

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

الروايات المرتبطة بوضع الأحاديث على الكتب الأربعة والكتب التي تلتها؛ تحكيماً غير صائب، حتّى استنتج أنّ الكتب الأربعة وآثار (المحمّدون الثلاثة الأوائل) قد تضمّنت روايات موضوعة كثيرة...

ثانياً: الالتفات إلى قضيّة أنّ عامل التقيّة لدى بيان بعض العبارات من قبل أهل البيت عليهم السلام؛ كان له تأثيره.. ففي بعض الموارد وفي حال التعارض المستقرّ في الروايات يمكن أن يكون طريق حلٍّ بين يدي المحقّق لكي يحمل إحداهما على التقيّة دون القول بوضع أيٍّ منهما.. وهذه المسألة كانت محطّ اهتمام الكثير من محقّقي الأحاديث عبر التاريخ.. [الطوسي، ١٤١٧ق، ص١٤٦].. بل إنّهم أسّسوا الأصولٍ في طريقة التعرّف وتحديد روايات التقيّة وكيفيّة إصدار الحكم الشرعي في حال التعارض بين هكذا روايات وبين سائر الروايات [الأنصاري، ١٤١٩ق، ج ١، ص ٦٠١].

وقد عزا بعض المحقّقين حصول التعارض إلى مسألة النسخ [الربّاني، ١٣٨٣، ص ١٦٨] حيث يمكن أن يكون ردّاً على بعض إشكالات السيّد الطباطبائي على الروايات.

ومع علم مؤلّفي الجوامع الحديثيّة بهذه المسألة، فقد خطوا في واحد من هذه الطريقين؛ فإمّا يكونوا انتفعوا من أصل التخيير؛ كما فعل الشيخ الكليني، أو رجّحوا بعض الروايات على بعض؛ كما فعل الطوسي. وعلى أيّ حال؛ فقد كانت هذه المسألة موضع اهتمام الأصحاب منذ بداية تاريخ الحديث لدى الشيعة، وقد وجدوا لها طرق حلٍّ عديدة. أمّا السيّد الطباطبائي؛ فقد صرّح - بكلّ جرأة - بأنّ أحد نوعي الروايات (المتعارضة) موضوع حتماً.. حتّى أنّه كتب: «الميزان السابع لمعرفة الأحاديث المكذوبة: تعارض الحديثين فيما بينهما، ولا ريب في أن لا يكون أحدُهما صحيحاً». [الحسيني الطباطبائي، ١٣٧٩، ص ١٥٨].

عدم الاهتمام بدلالة الروايات:

قبل توجيه النقد لرواية ما، وقبل إصدار الحكم عليها بالوضع، يلزم بالمحقّق أن ينظر إلى دلالتها أيضاً. وإنّ وصف الرواية بكونها موضوعة لمجرّد الاستناد إلى عبارة واحدة ومن دون الالتفات إلى مفهومها التام ومن دون متابعة الرواية المتّهمة إلى منتهاها.. يمثّل عيباً واضحاً في (نقد كتب الحديث) وكنموذج لذلك؛ نورد مثالين:

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

دعاء شهر رجب

كتب الناقد المحترم في كتابه:

«ثَمّ دعاء مشهور يقرأ في أيّام شهر رجب بعد الصلوات.. ونجد هذا الدعاء في (مفاتيح الجنان) ولكنّ أصله في كتاب (الإقبال) لابن طاووس، وهو كالتالي:

«... محمّد بن سنان أخبرنا عن محمّد السجّاد في حديث طويل حيث قال: قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السلام: نفسي لك الفداء، علّمني في شهر رجب هذا دعاءً ينفعني به الله.. فأجابني أبو عبد الله الصادق عليه السلام قائلاً: **اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم – واقرأ هذا الدعاء في كلّ يوم من شهر رجب، في الصبح والليل وبعد صلواتك في كلّ يوم وليلة: يامَن أرجوه لكلّ خير، وآمن سخطه من كلّ شرٍّ...**».

... وإنّ الجملة الثانية من هذا الدعاء (بالصور التي رويت) فخالف القرآن الكريم...

مثل ما وردت في (المفاتيح) بصورة: وآمن سخطه عند كلّ شر... مع ما قال عزّوجلّ في القرآن المجيد: ﴿**فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ**﴾ [الأعراف / ٩٩].

فالشخص المؤمن وبمحض زلله وصدور الذنب منه.. يخاف غضب وعقاب الله ويتّجه إلى الاستغفار والتوبة، وليس أن يأمن ويطمئن عند كلّ خطيئة إزاء عذاب الحقّ.. فيتبيّن أنّ ردود هذا الدعاء (الخاطئ) أنّه يخدع وجدان الإنسان، وذلك ان ارتكاب الذنب والوقوع في الزلل لا يخيف الإنسان ولا يندفع أثناء ذلك إلى التوبة والرجوع إلى الحق.. وذلك هو الخسران المبين».

ولكنّنا لدى نقدنا للسيّد الحسيني الطباطبائي؛ نجد المسائل أدناه جديرةً بالتأمّل:

بنظرة إلى هذا الدعاء الشريف – في المصادر المشار إليها – نفهم أنّ هذا الدعاء وبجميع أقسامه؛ يهدف إلى كسب خير الدنيا والآخرة، ولا سيّما عفوَ الله، مضافاً إلى طلب المصونيّة من جميع شرور الدنيا والآخرة.. وكذا يطلب في هذا الدعاء – ولا سيّما من قبل العبد الخائف – العفو والمغفرة، لا سيّما في آخر مقطع فيه، حيث نقرأ: **ياذا الجلال والإكرام، ياذا النعماء والجود، ياذا المنّ والطَوْل، حرّم شيبتي على النار.**

وترد هكذا عبائر في روايات أُخرى أيضاً.. ومن أجل مزيد من الفهم لنا، نرجع – ملزمين – مرّةً أُخرى إلى تشكيل أسرة لها من الروايات المشابهة.. وأحد تلكم الروايات المشابهة:

«**يا مَن أرجوه لكلّ خير، ويا من آمن سخطه عند كلّ عثرة، ويا من يعطي بالقليل الكثير، يا من**

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

أعطى من سأله...» [الكليني، ١٤٠٧ق، ج ٢، ص ٥٨٥] وحين بلغ الشارحون لهذا القسم من كتاب (الكافي) الشريف؛ بيّنوا معانٍ عديدة لكلمة «**آمن سخطه**» ويمكن الإشارة هنا إلى الوارد أدناه:

المقصود من السخط هو ذلك الشيء والأمر المؤدّي إلى الخلود في النار [المجلسي، ١٤٠٤، ج١٢، ص ٤٥٩] وبهذا المفهوم يكون معنى الدعاء: أنا في مأمنٍ من الخلود في النار.

والمراد من المأمن؛ رجاء العفو والصفح في محكمة الله (نفس المصدر). وبهذا يفهم الدعاء بالنحو التالي أيضاً: «لي [رجاء] بالعفو عنّي في السخط الإلهي..» وهذا المعنى أقرب إلى الذهن مع وجود كلمة «أرجو» الواردة في مطلع الدعاء. والحقيقة؛ هو أنّ كلمة «أرجو» موجودة في تقدير كلمة «آمن» أيضاً.

إنّ من الجدير ذكر مسألة؛ وهي أنّ القوم الخاسرين لا يرفعون أيديهم بالدعاء. وليسوا بصدد كسب رضا الله تعالى في أيّام شهر رجب المبارك ليحصلوا على الأمن من السخط الإلهي، ويبدو أنّ الناقد المحترم قد وقع في الخطأ لدى استنتاجه وفهمه من الآية القرآنية الشريفة.

وكما ورد في مقدّمة الدراسة، فإنّه متى ما أمكن استخراج وفهم وجوهٍ للرواية بحيث لا تكون معارضة للقرآن الكريم والعقل، كان تكليف المحقّق في النصّ، حمل الرواية على ذلك المعنى، ولو كان ذلك المعنى بعيداً عن ظاهر الرواية.. وفي هذه الرواية ليس ثَمّ وضع حاكم كهذا الوضع.. والاستنتاجات المذكورة من هذا الدعاء احتمالات عقليّة تماماً.. ولكنّ الملاحَظ هو أنّ السيّد الطباطبائي قد انطلق في مسار الحكم المسبق بوضع الرواية، غافلاً عن أن هكذا نقدٍ – من قبله – سيحرم المؤمنين من معارف جمّة؛ كمعارف هذا الدعاء الشريف؛ حرماناً غير مبرّر..

٢– المغفرة لشيعة محبّي أمير المؤمنين عليه السلام ولمحبّي محبّيه...

إحدى الروايات الأخرى التي انتقدها السيّد الطباطبائي وحكم بوضعها، رواية وردت في كتاب (عيون أخبار الرضا عليه السلام) حيث عمد إلى توجيه سهام نقده اللّاذع ضمن نقده تراث الشيخ الصدوق ومؤلّفاته.. قال الحسيني الطباطبائي:

«ورد في كتاب (عيون أخبار الرضا) تأليف الشيخ الصدوق:

وبهذا الإسناد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ياعليّ! إنّ الله تعالى قد غفر لك ولأهلك ولشيعتك ومحبّي شيعتك ومحبّي محبّي شيعتك**». [الصدوق، ١٣٧٨، ج ٢، ص ٤٧].

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

قال: في هذا الحديث – كما يلاحظ – أنّ ثَمّ مغالاة عجيبة قد وردت، وهي تعلن وتُعلِمُ أنّ كلّ – بما في ذلك الكافر والظالم والفاسق – مَن يحبُّ محبّي الشيعة؛ فهو مغفور له عند الله تعالى. ولا شكّ في أنّ هذا الكلام ليس كلاماً نبويّاً.. وهو قول مفضوح كذبه، ولا حاجة إلى تحقيق ومراجعة». [الحسيني الطباطبائي، ١٣٧٩، ص ٧٢ – ٧٣].

ولدى مواجهة هكذا حديث ينبغي ملاحظة أنّه بداعي عدم مراعاة أصول فقه الحديث الخاصّة بتحصيل وإدراك محتوى الحديث، فقد اتُّهم النصّ بالوضع وهوجم بلا مراعاة لقيود الاحتمالات الواردة في سائر الروايات المشابهة، وكان من الجدير لدى التحقيق والنقد أن تلاحظ النقاط أدناه من قبل الناقد المحترم..

إنّ مفردة واصطلاح (الشيعة) في الروايات وردا بمعنيين:

المعنى الأوّل: يطلق على الذين يقرّون بخلافة أمير المؤمنين عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، وبزعامة أهل البيت عليهم السلام على المجتمع المسلم.. وهذا هو المعنى العامّ للشيعة.

أمّا المعنى الخاص؛ أو الأخصّ. فنجد أهل البيت عليهم السلام لا يطلقون هذا الاصطلاح الشريف على أفراد قد لا يتبعون المعصومين عليهم السلام في مقام العمل، وهم يخالفون هذا الإطلاق بشدّة [الصدوق، ١٣٦٢، ص٣. المجلسي، ١٤٠٣، ج ٦٥، ص ١٥٨] وإنّ هذا العنوان لا يستحقّه سوى أولياء العترة الطاهرة الصادقين في الاعتقاد والعمل.. وإنّ أكثر روايات كتاب (صفات الشيعة) للشيخ الصدوق قد اختصّت بهذا المعنى.. ولذا؛ فإنّ شمول المغفرة لهذه الشريحة ليس بعيداً عن الأذهان، أو كونه مغالاة أبداً..

نعم؛ إنّ إمكانيّة شفاعة الشيعة الصادقين لذويهم ولمحبّيهم قد نُقل القول المعصوم فيها مراراً.. فمثلاً نقرأ في حديث جابر في بيان خصائص شيعة الإمام الجواد عليه السلام: «**لا يؤمن عبدٌ به** – الإمام الجواد عليه السلام – **إلّا جعلتُ الجنّة مثواه، وشفّعته في سبعين من أهل بيته؛ كلّهم قد استوجبوا النار**» [الكليني، ١٤٠٧ق، ج ١، ص ٥٢٨]. ولا ريب في أنّ هذه الشفاعة مأذونة سلفاً من قبل الله تعالى.

ولم تحدّد زمان المغفرة لمحبّي الشيعة ومحبّي محبّي الشيعة في هذه الرواية؛ وبهذا يكون أحد المعاني المحتملة في الرواية أنّ الله تعالى سيغفر لهكذا أفراد.. ولكن موعد هذه المغفرة يمكن أن يكون بعد

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

تحمّل بعض العقوبات في عالم البرزخ أو القيامة.. وثَمّ روايات أُخرى تحدّثت عن عذاب بعض الشيعة في النار لتطهيرهم من الذنوب، وهذا ما يؤيّد هكذا احتمال [المجلسي، ١٤٠٣ق، ج٦٥، ص ١٥٤].

وفي الواقع، سيكون معنى الرواية أنّ الشيعة ومحبّي الشيعة لن يحكموا بالخلود في النار، لا بمعنى أنّ مسؤولية ذنوبهم سترفع عنهم، أو أن يكون ذلك تشجيعاً لهم بالاكتفاء بالاعتماد على مجرّد محبّتهم لأهل البيت عليهم السلام أو لشيعتهم..

وفضلاً عن المطلب المتقدّم الذكر، وبالالتفات إلى دلالة الرواية، يمكن دحض وتغيير منحى الناقد المحترم وتهمته لها بالوضع، وذلك أنّ هذه الرواية الشريفة لم ترد في مقام تشجيع الشيعة على ارتكاب الذنوب، كما لم تجعل من المحبّة للشيعة أمراً كافياً لإحراز النجاة وتحصيل السعادة، بل إنّ دلالة الحديث تشير إلى قيمة جوهر الإيمان والمعرفة بولاية أمير المؤمنين عليه السلام.. فالحديث يكشف عن أنّ ولاية أهل البيت عليهم السلام جوهرة صافية تؤدّي إلى الهداية والنجاة، ممّا يوجب عرفان عظيم قدرها والحرص على حفظها...

استنتاج

١ – إنّ الحاجة المسبقة في نقد الحديث تتمثّل في الفهم الصحيح المتأتّي من الالتزام بمباني فقه الحديث [التي أرساها أهل البيت عليهم السلام دون غيرهم، إذ الدين دينهم والكلام كلامهم. المترجم] وإنّ أحد أهم الأساليب لدى فهم رواية ما؛ تأسيس أسرة للحديث، بمعنى جمع الروايات المشتركة في المعاني، وكذا عدم الاكتفاء بدلالة رواية واحدة، وذلك بداعي عدم الاهتمام بصدر الرواية وذيلها.. وهذا خطأ جسيم في نقد الروايات.

وقد رأينا ما اعتمده صاحب كتاب (نقد الحديث) مصطفى الحسيني الطباطبائي، حيث وجدناه أحياناً يتجاهل القواعد المهمّة في فقه الحديث، ممّا أدّى به إلى استنتاجات خاطئة من الروايات، وعلى أساس تلكم الاستنتاجات توجّه بالحكم بالوضع على الروايات، وهذا لعمري أسلوب غير علميّ و غير شرعي.

٢ – إنّ الالتفات إلى تاريخ الحديث وإلى مفاهيم بعض المصطلحات – المعاريض – الخاصّة في الروايات [والتي تتمثّل ثقافة خاصّة بأهل البيت عليهم السلام نظراً لأنّ كلّ جماعة، بل ولكلّ فرد ربّما

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

معاريضهم واستعمالاتهم اللفظيّة الخاصّة بهم. المترجم] يمكن أن يساعد في إحراز فهم أفضل وأشمل وأصحّ.. وإنّ عدم الالتزام بهذه النقطة والقاعدة يؤدّي إلى نقد غير صحيح وغير مبرّر لبعض الروايات، كما حصل لمؤلّف كتاب (نقد كتب الحديث).

٣ – أنّ عدم الالتفات إلى دلائل ومبررات التعارض بين الروايات أدّى بالسيّد الطباطبائي إلى اعتبار الأحاديث المتعارضة موضوعة.. وهذا خطأ عظيم.. وذلك أنّ كثيراً من حالات التعارض هي بدويّة، وبقليل من التأمّل يمكن الانتفاع من أساليب الجمع بين المتعارضتين من الروايات. ثمّ إنّ في حال التعارض المستقرّ، يمكن الرجوع والركون إلى نسبة التقيّة [أو المداراة] أو نسخ الأحكام، كما هو محطّ عدد من الفقهاء والمحقّقين، حيث كان الاهتمام بالقواعد مسلكاً لاتّخاذ واختيار روايات واعتبارها ملاكاً للعمل؛ فيرفع التعارض بذلك..

٤ – على فرض صحّة جميع وجوه النقد الصادرة عن السيّد الطباطبائي بحقّ الروايات – وقد أُشير إلى خلاف ذلك عبر هذه الدراسة التي لم تُحصِ جميع الوجوه طبعاً – فإنّ التعميم غير المنطقي لهذه المسألة على جميع كتب الحديث، فهو لا يجسّد مصداقاً للاستقراء الناقص فحسب وفي كونه سبباً غير علمي لنقد الروايات.. وإنّما هو خطوة ومسعىً غير أخلاقيّين أيضاً، وذلك أنّ الحديث من أهمّ المواريث والآثار الجديرة بالاعتماد في كشف الحقائق واكتشاف الأحكام الدينيّة.. وإن تضعيفها بهذا الشكل ينتهي إلى إساءة الظنّ غير المبرّر من قبل المخاطبين بهذا الميراث العظيم..

المصادر

القرآن الكريم.

١ – ابن طاووس، عليّ بن موسى، الإقبال بالأعمال الحسنة، قم، دفتر تبليغات اسلامي، ١٣٧٦ش.

٢ – الأنصاري، مرتضى، فرائد الأصول، قم، مجمع الفكر الإسلامي، ١٤١٩ق.

٣ – البهبودي، محمد باقر، علم الرجال، مسألة التوثيق، دور إبراهيم بن هاشم القمّي في حديث الشيعة، كيهان فرهنكي، ١٣٧٠ش، ص٨٠.

٤ – التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام، قم، مدرسة الإمام الهادي، ١٤٠٩ق.

٥ – الحسيني الطباطبائي، مصطفى، نقد كتب حديث، طهران، ١٣٧٩ش.

٦ – رباني، محمّد حسن، أصول وقواعد فقه الحديث، قم، مؤسّسة بوستان كتاب، ١٣٨٣ش.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

٧ – رضائي، الإصفهاني، محمّد علي، ترجمة القرآن الكريم، قم، مؤسّسة دار الذكر، ١٣٨٣ش.
٨ – السبحاني، جعفر، أصول الحديث و أحكامه، قم، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤٣٢ق.
٩ – الصدوق، محمّد بن علي، صفات الشيعة، طهران، الأعلمي، ١٣٦٢ش.
١٠ – نفسه، عيون أخبار الرضا عليه السلام، طهران، نشر جهان، ١٣٧٨ق.
١١ – نفسه، من لا يحضره الفقيه، قم، دفتر انتشارات إسلامي، ١٤١٣ق.
١٢ – الطباطبائي، السيّد محمّد كاظم، منطق فهم الحديث، قم، مؤسّسة إمام خميني، ١٣٩٠ش.
١٣ – الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، طهران، انتشارات ناصر خسرو، ١٣٧٢ش.
١٤ – الطوسي، محمّد بن حسن، العدّة في أصول الفقه، قم، مطبعة ستاره، ١٤١٧ق.
١٥ – نفسه، الغيبة، قم، دار المعارف الإسلاميّة، ١٤١١ق.
١٦ – نفسه، مصباح المتهجّد و سلاح المتعبّد، بيروت، مؤسّسة فقه الشيعة، ١٤١١ق.
١٧ – العاملي، زين العابدين بن علي (الشهيد الثاني)، الرواية في علم الدراية، قم، مكتبة المرعشي النجفي، ١٤٠٨ق.
١٨ – فائق، صادق، رأي اخباريان وأصوليان در تفسير قرآن، مجلة بيّنات، ١٣٩١ش، رقم ٧٤.
١٩ – القمّي، علي بن إبراهيم، تفسير القمّي، قم، دار الكتاب، ١٣٦٧ش.
٢٠ – الكليني، محمّد بن يعقوب، الكافي، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، ١٤٠٧ق.
٢١ – المجلسي، محمّد باقر، بحار الأنوار، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ص١٤٠٣ق.
٢٢ – نفسه، مرآة العقول في شرح أخبار الرسول، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٤ق.
٢٣ – المسعودي، عبد الهادي، روش فهم حديث، طهران، سمت، ١٣٨٩ش.
٢٤ – نفسه، آسيب شناخت حديث، قم، انتشارات زائر، ١٣٩٠ ش.
٢٥ – معارف، مجيد، تاريخ عمومي حديث، طهران، انتشارات كوير، ١٣٩٣ش.
٢٦ – نفسه، شناخت حديث، مباني فهم متن، اصول نقد سند، طهران، مؤسسه فرهنكي نبأ، ١٣٨٨ش.
٢٧ – نفسه، مباحثي در تاريخ حديث، طهران، مؤسسة فرهنكي نبأ، ١٣٨٨ش.
٢٨ – المفيد، محمّد بن محمّد، الاختصاص، قم، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ق.
٢٩ – الميرداماد، محمد باقر الاسترآبادي، الرواشح السماويّة، قم، دار الحديث للطباعة والنشر، ١٤٢٢ق.
٣٠ – النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٣٦٥ش.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]